

(ه) أن يبقى الحال في غامبيا قيد الاستعراض ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

المجلس العام ١٠٣

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١

٢٢١/٣٦ - تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩١/٣٥ و ٩٠/٣٥ المؤرخين في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال ، وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨١ بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المنكوبة بالجفاف وخاصة إلى كينيا ،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدى به أمام اللجنة الثانية في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (٢١٤) رئيس بعثة الأمم المتحدة المتعددة الوكالات التي أوفدت إلى أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا لتقدير احتياجات الأجلين المتوسط والطويل الازمة فوراً للحكومات المعنية من أجل سكانها المتأثرين بالجفاف .

وإذ تلاحظ مع الارتياح تقارير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في أوغندا (٢١٥) وجيبوتي (٢١٦) والسودان (٢١٧) والصومال (٢١٨) وكينيا (٢١٩) ، التي أرفق بها ما يتصل بالموضوع من تقاريربعثة المتعددة الوكالات ، وإذ تدرك ما للجفاف من آثار ضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية فضلاً عن أيكولوجيتها ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات إلى الدول الأعضاء في حالة وقوع كوارث طبيعية كبيرة ،

وإذ تشير إلى قراراتها وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية ، ولاسيما إلى قراري الجمعية العامة ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون

(٢١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، المجلس ٢١ ، القرارات ٤ إلى ١٥ .

(٢١٥) A/36/274 .
(٢١٦) A/36/276 .
(٢١٧) A/36/277 .
(٢١٨) A/36/275 .
(٢١٩) A/36/712 .

واقتناعاً منها بأن حكومة غامبيا في حاجة ملحة إلى مساعدة دولية لانعاش اقتصادها المتدهور وإعادة بنائه ،

١ - تلاحظ مع الارتياح الجهد التي تبذلها حكومة غامبيا وشعبها من أجل انعاش وتعهير بلدتها :

٢ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية ، التبرع بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، من أجل انعاش غامبيا وتعهيرها :

٣ - تطلب إلى المنظمات الإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، فضلاً عن المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية ، النظر على وجه الاستعجال في وضع برنامج مساعدة لغامبيا :

٤ - ترجو من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - أن تزيد برامجها الحالية والمستقبلية لمساعدة غامبيا ، وأن تتعاون على نحو وثيق مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن توافقه دورياً بتقارير عما اتخذته من خطوات وعوا وفرته من موارد لمساعدة ذلك البلد :

٥ - تدعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لغامبيا للنظر فيها ، وإلى أن تقدم تقارير عما تتخذه تلك الهيئات من قرارات إلى الأمين العام في موعد أقصاه ١٥ تموز / يوليه ١٩٨٢ :

٦ - ترجمون الأمين العام :

(أ) أن ينظم برنامجاً خاصاً لمساعدة الطارئة لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لغامبيا لتمكينها من سد حاجاتها الملحة في مجال الانعاش والتعهير :

(ب) أن يكفل اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مالية ومتعلقة بالميزانية لتنظيم برنامج مساعدة دولي لغامبيا ، ولتعهبة هذه المساعدة :

(ج) أن يوفد بعثة إلى غامبيا بغية اجراء مشاورات مع الحكومة بشأن ما تحتاجه من مساعدة إضافية لأغراض الانعاش والتعهير ، وأن يبلغ المجتمع الدولي بتقريربعثة :

(د) أن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالمساعدة التي يجري تقديمها والتقدم المحرز في تعهنة المساعدة لغامبيا :

المساعدة إلى حكومات البلدان المتأثرة لتعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية على تخفيف آثار الجفاف وعلى التهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة :

٧ - ترجم من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما يلي :

(أ) تقديم كل المساعدة الضرورية إلى حكومات إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا في وضع سياسات تفصيلية في إطار برامجها الإنمائية الوطنية من أجل معالجة الجفاف كظاهرة متكررة :

(ب) حشد المساعدة الدولية للسكان المتأثرين بالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى في البلدان المعنية :

٨ - ترجم كذلك من الأمين العام أن يبقى الحال قيد الاستعراض وأن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورتها العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

المجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١

٢٢٢/٣٦ - تقديم المساعدة إلى بوتسوانا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراري مجلس الأمن ٤٠٣ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ و٤٠٦ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٥ أيار / مايو ١٩٧٧ ، المتعلقين بشكوى حكومة بوتسوانا بشأن أعمال العدوان التي يرتكبها ضد إقليمها النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٤٦٠ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي طلب فيه إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة تقديم مساعدة عاجلة إلى زمبابوي ودول خط المواجهة ،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٩٧/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و١٣٠/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و١٢٥/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ التي كان مما قامت به الجمعية العامة فيها أن سلمت بالصعوبات الاقتصادية الخاصة التي تواجه بوتسوانا نتيجة لتحويل الأموال من الإنفاق على المشاريع الحاربة والمخططة إلى الإنفاق على ترتيبات الأمن الفعالة ضد هجمات وتهديدات روديسيا الجنوبية ، وأيدت التقييمات والتوصيات الواردة في مذكرة الأمين العام المؤرختين في ٢٨ آذار / مارس ١٩٧٧ (٢٢٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير وأذار / مارس ١٩٧٧ ، الوثيقة ١٢٣٥ / S .

الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٥٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع الإقليمي للجفاف ، وترتيبات التعاون العملي والإقليمي الموجودة فعلاً فيما بين البلدان المتأثرة بالجفاف ،

وإذ تشير إلى التوصية الواردة في الفقرة ٦ من قرارها ٩٠/٣٥ بأن تنظر حكومات البلدان المنكوبة بالجفاف في المنطقة في إنشاء هيئة حكومية دولية تكون مسؤولة عن تنسيق ودعم جهود البلدان لمكافحة آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ، ولمعالجة مشكلة الانعاش والتعهير في الأجلين المتوسط والطويل ،

وإذ تلاحظ أن الأمين العام قد اتخذ ، استجابة للفقرة ٧ من قرارها ٩٠/٣٥ ، ترتيبات لإنشاء وحدة داخل إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند توفير المبالغ اللازمة لذلك عن طريق التبرعات ، تنسد إليها مسؤولية مساعدة بلدان تلك المنطقة ،

وإذ تلاحظ كذلك أن الأمين العام قد ناشد ، استجابة للفقرة ٧ من القرار ٩٠/٣٥ ، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية تقديم تبرعات لتغطية تكاليف هذه الوحدة لتسنى لها تقديم المساعدة المتواخدة في تلك الفقرة ،

١ - تشني على الأمين العام لاتخاذة تدابير إيجابية لمواجهة الحالة الحرجة في المناطق المنكوبة بالجفاف في أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، وللإجراءات الذي اتخذنے بایفاد بعض مشتركة بين عدة وكالات إلى تلك البلدان لتقديم احتياجاتهما في الأجلين المتوسط والطويل ، وتشني أيضاً علىبعثة المشتركة بين عدة وكالات لما بذلك من جهود رائعة ، وترجم من الأمين العام أن يوجد بعثة مماثلة إلى البلدان التي لا يوجد عنها تقرير لهذا :

٢ - تؤيد التوصيات المقدمة من البعثة المشتركة بين عدة وكالات في تقاريرها التي أرفقت بتقارير الأمين العام :

٣ - تناشد الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تبرع بسخاء ، في صورة مساعدات مالية ومسانية وفنية ، للمشاريع والبرامج الرامية إلى مساعدة السكان المتأثرين والموصوفة في تقارير البعثة المشتركة بين عدة وكالات :

٤ - تحث حكومات البلدان المنكوبة بالجفاف في المنطقة على أن تواصل مشاوراتها وأن تنتهي من وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء هيئة حكومية دولية تكون مسؤولة عن تنسيق ودعم جهود كل بلد لمكافحة آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ، ولمعالجة مشكلة الانعاش والتعهير في الأجلين المتوسط والطويل :

٥ - تدعى الأمين العام إلى أن يقوم ، في حدود الموارد الحالية ، وبالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بمساعدة تلك البلدان في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المقترحة :

٦ - تكرر مناشدتها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تقدم تبرعات لتغطية تكلفة وحدة التنسيق الخاصة - المعتم انشاؤها داخل إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وأن تتمكنها من تقديم